2023/16.

واردات عدد .....
21 جويلية 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق

المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل

الفصل الأول: تتمّ الموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لمؤسسة إفريقيا للتمويل المعتمد بأبوجا (نيجيريا) بتاريخ 28 ماي 2007 والملحق بهذا القانون الأساسي.

الفصل 2: عند إيداع وثيقة الانضمام تقوم الحكومة التونسية في نفس الوقت بإيداع التحفظات الملحقة بهذا القانون الأساسي.

2023/16.

2023/16.

واردات عدد .....
21 جويلية 2023
B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ "لمؤسسة إفريقيا للتمويل"

يهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى الموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ "لمؤسسة إفريقيا للتمويل" المعتمد بأبوجا (نيجيريا) بتاريخ 28 ماي 2007 والميثاق التأسيسي الملحق به، وذلك تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصلين 74 و75 منه.

1. لمحة عن "مؤسسة إفريقيا للتمويل-AFRICA FINANCE CORPORATION":

1.1 تركيبة رأس المال وطريقة حوكمة مؤسسة إفريقيا للتمويل:

مؤسسة إفريقيا للتمويل هي مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف، تأسست سنة 2007 بموجب اتفاق بين الدول الإفريقية، مقرها نيجيريا (لاغوس)، وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية ودعم التجارة البينية والتنمية الصناعية للبلدان الإفريقية، مع توفير عائد تنافسي لمساهميها على استثماراتهم.

يبلغ رأس مال المؤسسة المصرح به 2 مليار دولار منها 1.2 مليار دولار محررة بقيمة اسمية للسهم الواحد "واحد دولار" وتم توقيع الاتفاق المنشأ بتاريخ 7 ماي 2007 ودخل الاتفاق والميثاق الملحق به حيز النفاذ بتاريخ 28 ماي 2007 بعد توقيع دولتي نيجيريا وغينيا بيساو على الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل.

وبلغ عدد المساهمين في رأس مال مؤسسة إفريقيا للتمويل إلى غاية ديسمبر 2022، 32 مساهما (42 % البنك المركزي النيجيري و10% اتحاد البنوك لإفريقيا النيجيري و9.5 % أكساس بنك النيجيري و2.5% البنك الإفريقي للتنمية و2.24 % صندوق الودائع والأمانات الغابون و0.44% المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا و0.043% البنك المركزي الغيني والبقية مؤسسات بنكية ومالية خاصة وحكومية وصناديق سيادية).

وحسب قواعد مؤسسة إفريقيا للتمويل، لا يشترط أن تساهم الدول الإفريقية في رأس مال المؤسسة لتصبح عضوا بها. وفي المقابل، تمنح الدول الأعضاء للمؤسسة جميع الامتيازات الجمركية والاعفاءات الجبائية والحصانات القضائية في حدود ممارستها لمهامها المنصوص عليها في اتفاقها المنشئ والتي تمنحها الدول لمؤسسات مماثلة. وتضم هذه المؤسسة حاليا 34 دولة إفريقية وانضمت كل من مصر والمغرب وتونس خلال سنتي 2021 و2022.

تخضع العمليات التمويلية لمؤسسة إفريقيا للتمويل لرقابة مجلس الإدارة المتكون من 12 عضوا غير تنفيذي (أعضاء غير تنفيذيين) بما في ذلك عضوان مستقلان (عضوان مستقلان) وثلاثة مديرين تنفيذيين

(أعضاء تنفيذيين). يتألف مجلس الإدارة من محترفين ذوي خبرة في المالية وتمويل المشاريع. تعتمد المؤسسة على ثُلّة من الخبراء المتخصصين في مجالات تقييم المشاريع ومتابعة العمليات المالية والآليات الاستثمارية المبتكرة، ينشطون ضمن هيئات تصرف للاستثمار والحوكمة.

2.1 مجالات التدخل والآليات التمويلية المعتمدة من مؤسسة إفريقيا للتمويل:

منذ إنشائها شاركت مؤسسة إفريقيا للتمويل كمستثمر ومُموّل رئيسي للعديد من مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في جميع أنحاء إفريقيا مع مجموعة من المنتجات المخصصة بما في ذلك القروض السيادية لتمويل المشاريع والتجارة والتمويل المهيكل والخاص إلى جانب الخدمات الاستشارية المالية والفنية لإعداد وتطوير المشاريع في قطاعات الأعمال الخمسة الرئيسية: الطاقة والموارد الطبيعية (النفط والغاز والتعدين) والصناعات الثقيلة والنقل والبنية التحتية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

إلى غاية موفى سنة 2021، استثمرت المؤسسة أكثر من **10.3 مليار دولار أمريكي** في مشاريع البنية التحتية في 36 دولة أفريقية. ومن أهم آليات التمويل التي توفرها المؤسسة:

- خطوط تمويلية (سيولة) سيادية للاستثمارات المستهدفة في البنية التحتية؛
- إعادة تمويل خطوط الائتمان السيادي لدعم الديون على المدى المتوسط؛
- منح البنوك المركزية عقود مقايضات العملات « swap » للمحافظة على الاحتياطيات الأجنبية وتقليص العجز في ميزان المدفوعات.
- منح ضمانات على إصدار السندات السيادية

تطورت أرباح المؤسسة خلال سنة 2021 بنسبة 27٪ لتصل إلى 209.73 مليون دولار أمريكي وإجمالي الأصول بنسبة 16٪ لتصل إلى 8.57 مليار دولار أمريكي. ومن أهم المشاريع التي ساهمت في إنجازها: مشروع حلق المنزل بتونس37.2 مليون دولار ، تهيئة المنطقة الصناعية بالكاميرون بكلفة جملية 244 مليون دولار ، تمويل لنشاط شركة صوروبات بجنوب صحراء إفريقيا، محطة لتوليد الكهرباء بقوة 30 ميغاواط بدولة الكونغو الديمقراطية، محطة توليد الكهرباء مزدوجة بكلفة جملية 900 مليون دولار بدولة غانا، التفاوض بشأن خط تمويل لفائدة بنك الأمان .

2. أهداف انضمام تونس إلى مؤسسة إفريقيا للتمويل:

ستُساهم مؤسسة إفريقيا للتمويل في إيجاد حلول تمويلية عمومية وخاصة للحاجيات المتزايدة والمتنوعة لتونس في مجال مشاريع البنية التحتية والطاقة بصفة خاصة وحاجيات الاستثمار بصفة عامة. ويمكن أن تساهم المؤسسة في تغطية حاجيات التمويل بكلفة منخفضة نسبيا باعتبارها مؤسسة متعددة الأطراف، فضلا عن إمكانية الاستفادة من الخدمات الاستشارية التي توفرها في مجال تأهيل المشاريع وإعدادها. كما ستساعد هذه المؤسسة في الانتفاع من مزايا قانون الشراكة مع القطاع الخاص بتمويل المشاريع الكبرى المبرمجة في المخطط التنموي الجديد للفترة 2023-2025.

وسيدعم انضمام تونس إلى مؤسسة إفريقيا للتمويل المتواجدة في كامل أنحاء القارة الإفريقية القطاع الخاص لا سيما المؤسسات الصغرى والمتوسطة التونسية الناشطة في الدول الإفريقية وكذلك تطوير التعاون مع

مجلس الأعمال الإفريقي الذي وقع اتفاق تعاون مع هذه المؤسسة في سنة 2020، إلى جانب المنتوجات المالية المخصصة للبنوك المركزية ودورها في تسهيل التجارة البينية والتصدير لإفريقيا.

ولتحقيق هذه الأهداف وحسب قواعد المؤسسة على الدول الأعضاء المصادقة على الاتفاق المنشئ للمؤسسة والميثاق الملحق به حتى يتسنى لإدارة المؤسسة برمجة مهمات تشخيص المشاريع ودراسة فرص الاستثمار في تونس.

وتجدر الإشارة إلى أن لمؤسسة إفريقيا للتمويل نظام أساسي مختلف عن باقي البنوك المتعددة الأطراف التي تفرض أن تساهم الدول في رأس مالها لتصبح دولة عضوة. فمؤسسة إفريقيا للتمويل تعتمد صنفين : **الدول الأعضاء والمساهمين** ولا تُجبر الدولة العضوة أن تساهم في رأس مالها. من جهة أخرى فهي ترخص لأي مؤسسة مالية خاصة أو عامة أن تساهم في رأس مالها.

وبالرغم من تضمن الاتفاق المنشئ **في فصله الخامس** أن عضوية الدول مرتبطة بمساهمة بنوكها المركزية في رأس مالها، دأبت المؤسسة على إسناد العضوية للدول دون إلزامها بالمساهمة في رأس المال أو تمثيلها عن طريق بنوكها المركزية والاكتفاء بقيام الوزارة المكلفة بالتعاون مع الممولين الأجانب بإرسال وثيقة الانضمام والمصادقة على الاتفاق المنشئ لتصبح الدولة عضوة في مؤسسة إفريقيا للتمويل.

واعتمدت المؤسسة هذا الإجراء للانتفاع بالمزايا الجمركية والحصانات لتسهيل عملها الاستثماري والتمويلي صلب هذه الدول واستهداف الفرص الاستثمارية في القطاع الخاص دون أن تكون الدولة مساهمة في رأس المال. وتأكيدا لهذا التمشي لا يوجد مجلس تقريري (رقابي) يمثل الدول الأعضاء على غرار باقي البنوك متعددة الأطراف (مجلس المحافظين) بل تكتفي المؤسسة بالجلسة العامة السنوية للمساهمين.

إجرائيا تم إرسال وثيقة الانضمام إلى مؤسسة إفريقيا للتمويل من طرف وزير الاقتصاد والتخطيط بتاريخ 26 أفريل 2022 وذلك بعد مناقشة بنود الاتفاق المنشئ والميثاق الملحق به مع كافة الأطراف المتدخلة. وتم تضمين وثيقة الانضمام تحفظ الدولة التونسية بتطبيق التشاريع الوطنية في حالة تخالف بنود الاتفاق والميثاق الملحق به مع القوانين التونسية خاصة فيما يتعلق بقانون الصرف والحصانات والامتيازات الجبائية.

ولإتمام إجراءات عضوية تونس بهذه المؤسسة، سيقوم وزير الاقتصاد والتخطيط بصفته الممثل القانوني لعضوية الجمهورية التونسية في هذه المؤسسة بإحالة نسخة من القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الانضمام بعد نشره بالرائد الرسمي مصحوبا بوثيقة التحفظات الخاصة بالاتفاق المنشئ إلى إدارة مؤسسة إفريقيا للتمويل.

3. تقديم الاتفاق المنشئ والميثاق الملحق به لمؤسسة إفريقيا للتمويل:

يضمّ الاتفاق المنشئ 21 فصلا والميثاق الملحق به 8 أقسام و42 فصلا يمثلون الإطار القانوني المحدد لاختصاصات مؤسسة إفريقيا للتمويل وأهدافها، وقواعد التسيير والتّمثيل فيها وإجراءات دفع المساهمات التي يتعيّن على المساهمين الالتزام بها في تعاملهم مع المؤسسة.

يتضمن الإطار القانوني أيضا جملة من الحصانات والامتيازات الجبائية التي تنتفع بها المؤسسة والموظفون العاملون بها والخبراء الذين تتعاقد معهم لإنجاز مهمّات لفائدتها والتي وردت مفصّلة من الفصل 9 إلى الفصل 16 من الاتفاق المنشئ.

ومن بين الحصانات والامتيازات الواردة في هذا الملحق نذكر خاصّة ما يلي:

-**حصانات لفائدة مؤسسة إفريقيا للتمويل:** ومن بينها الحصانات ضد الإجراءات القضائية، باستثناء الحالات الناتجة عن ممارسة المؤسسة لسلطتها في جمع الأموال أو ضمان السندات إلخ... أو الحصانات التي تشمل الممتلكات والأصول الراجعة للمؤسسة والتي لا يمكن حجزها أو عقلتها. كما أن أرشيف المؤسسة وجميع الوثائق التي تخصها محمية وذلك بغض النظر عمن يحملها.

-**حصانات لفائدة الموظفين العاملين بالمؤسسة والخبراء الذين تتعاقد معهم:** ومن بينها نذكر خاصة التمتع بالحصانة ضد أي شكل من أشكال الإجراءات القضائية أثناء ممارسة وظائفهم الرسمية، ما لم ترفع عنهم المؤسسة الحصانة، التمتع بتسهيلات التنقل والتسهيلات فيما يتعلق بقوانين الصرف...

-**الإعفاءات الجبائية:** حيث تعفى المؤسسة وأصولها وممتلكاتها ومداخيلها ومعاملاتها وفقا للاتفاق المنشئ من جميع الضرائب والمعاليم الديوانية. كما يُعفى جميع ممثلي المؤسسة: رئيس المجلس، المدير العام والمديرون ونواب الرئيس والمديرون التنفيذيون والموظفون والإطارات والإداريون المعوضين العاملون في المؤسسة، بما في ذلك الخبراء والمستشارون الذين يؤدون مهاما أو خدمات لفائدة المؤسسة من الضريبة (مباشرة أو غير مباشرة) على الدخل (أجور ، مكافآت، منح، إيرادات).

-تعفى المؤسسة من الأداءات من أي نوع كان والاقتطاعات والضرائب والمعاليم بما في ذلك معاليم الطابع الجبائي والمعاليم الأخرى وذلك بالنسبة إلى الأملاك والأصول ورأس المال والاحتياطات والأرباح الموزعة والقروض والضمانات والسندات والتوظيفات الأخرى والفوائض والعمولات والأرباح وكل المبالغ الراجعة للمؤسسة.

-تمكين المؤسسة من الانتفاع بنظام لا يقل أفضلية عن النظام الذي يُمنح لمؤسسة أخرى غير مقيمة تنتفع بإعفاءات جبائية وتسهيلات مالية وامتيازات تم منحها لمنظمات دولية ومؤسسات بنكية ومالية تنشط بالبلد العضو.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون الأساسي المصاحب.

2023/16.

الجمهورية التونسية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

واردات عدد .....
21 جويلية 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

وثيقة تحفظات الجمهورية التونسية بخصوص الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل

تبدي الجمهورية التونسية تحفظاتها بخصوص أحكام الفقرة 3 من الفصل 5 والفصل 15 من الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل، وذلك على النحو التالي:

- بخصوص أحكام الفقرة 3 من الفصل 5 من الاتفاق المذكور : تبدي الجمهورية التونسية تحفظها بشأن وجوب المساهمة في رأسمال مؤسسة افريقيا للتمويل. ولا يُشترط لانضمام الجمهورية التونسية إلى هذه المؤسسة مساهمتها في رأسمالها.

- بخصوص أحكام الفصل 15 من الاتفاق المذكور : تحتفظ الجمهورية التونسية بحق توظيف الضريبة على الدخل بالنسبة للتونسيين العاملين بمؤسسة افريقيا للتمويل وكذلك بالنسبة للأجانب المقيمين بالتراب التونسي بصفة دائمة عند تاريخ انتدابهم من قبل المؤسسة، وذلك في صورة وجود المقر الرئيسي للمؤسسة أو مقر فرعي تابع لها بتونس.

وزير الاقتصاد والتخطيط
الإمضاء: سمير سعيّد

2023/16.